

مكتب المدير الإداري
للسلطة الائتلافية المؤقتة
بغداد، العراق

بيان عام

إنشاء محكمة جنائية مركزية للعراق
وإدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية

18 يونيو / حزيران 2003

يعلن المدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة بموجب هذا البيان لجميع مواطني العراق وجميع المقيمين فيه وزائريه التدبير الأمني التالي ويحيطهم علماً به.

لقد اتخذت السلطة الائتلافية المؤقتة خطوات لتلبية الاحتياجات الأمنية الملحة للشعب العراقي وقوات الائتلاف بإنشاء محكمة جنائية مركزية للعراق تتولى تطبيق القانون العراقي بصيغته المعدلة، وتعمل بموجبه لضمان الإنصاف الأساسي والمحاكمة العادلة للمتهمين. وستشكل المحكمة الجنائية المركزية على غرار نظام المحاكم العراقية الحالي، وستتكون من دائرة للتحقيق ودائرة للمحاكمات ودائرة للاستئناف، ويكون للمتهمين حق استئناف أحكامها أمام محكمة النقض العراقية. ويكون القضاة والمدعين العامين العاملين في تلك المحكمة من العراقيين الذين يتم اختيارهم محلياً.

تتظر هذه المحكمة في الجنايات الخطيرة التي تهدد أكثر من غيرها الأمن والنظام المدني في العراق بصورة مباشرة. إن هذا التدبير المؤقت سيعالج حاجة العراق الملحة لنظام قضائي موثوق وعادل. وستواصل السلطة الائتلافية المؤقتة مساعدة نظام المحاكم العراقية على استعادة قدراته، وهو يتعافى مما تعرض له لسنوات من إساءة وإفساد حكم البعث العراقي.

وبالإضافة إلى هذا التدبير عدلت السلطة الائتلافية المؤقتة قانون الإجراءات الجنائية لكي توفر سبل الحماية الأساسية التي تكفلها المحاكمة العادلة للشعب العراقي وتوفر له الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان. كما أدخلت السلطة الائتلافية المؤقتة أحكاماً تكفل للذين تحتجزهم قوات الائتلاف المعاملة وفقاً للقانون الدولي كما تكفل لهم مثلهم بسرعة أمام المحاكم العراقية.